اليمن الشمالي

حكم الارهاب في صنعاء يواجه معارضة شعبية

اصدرت « محكمة امن الدولة العليا » في صنعاء احكاما بالاعدام والسجن لمدد مختلفة على مجموعة من المتهمين. وصدق المقدم ابراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة على هذه الاحكام واحالها الى وزير الداخلية للتنفيذ .

وهكذا تم تنفيذ الاعدام ، دون محاكمة ، ضد المناضل ناصر ناجي عبد القوي (رقيب في قوات الامن - الوحدات المركزية) لسبب واحد هو : وطنيته .

وجميع من صدرت ضدهم الاحكام هم من الابرياء الذين مضى على اعتقالهم اكثر من عامين اثناء الحملات التي قامت بها السلطة في مناطق ريفية عديدة في اليمن الشمالي . وقد تعرضوا اثناء اعتقالهم لابشع عمليات التعذيب .

وحدثت جريمة الاعدام بعد عودة الحمدي ومعارضيه من السعودية . ولا شك ان السعودية اثارت مع الحمدي موضوع الحركة الوطنية الديمقراطية في اليمن الشمالي ونبهت الى خطر هذه الحركة على النظام وامكانية استفادتها من الخلاف القائم في قمة السلطة في صنعاء .

وكل من يتابع التطورات في اليمن الشمالي يلاحظ ان السعودية اصبحت تتحكم بشؤون البلاد . فقد سعت الى حل الخلافات التي نشبت بين اقطاب حركة ١٣ حزيران عام ١٩٧٤ وتمكنت مؤخرا في الرياض من تهدئة هذه الخلافات ، ولو مؤقتا ، بين زعيمي الجناحين المتعارضين : الحمدي والشيخ الاحمر .

الحمدي : اين الاصلاح والتصحيح ؟

واراد الحمدي ، بعد مباحثاته في السعودية ، ان يبعد عن نفسه « تهمه » المروءة في مواجهته الحركة الوطنية وان يبدت للسعوديه ومعارضيه ان موقفه المعادي للحركة الوطنية لم يتغير . ومن ناحية اخرى ، فقد ادرك الحمدي ان كل اوراقه قد انكشفت امام القوى الوطنيه والديمقراطية . فاساليب التضليل لم تعد تنطلي على احد . ومن هنا قرر تنفيذ احكام الاعدام .

دفاع عن التحلف

ورغم الاعلانات التي تروج لها السلطة في صنعاء عن رغبتها في التحسين والتحديث ، فانها تحرص بشدة - ومعها كل القوى المتسلطة - على ابقاء واقع التخلف في البلاد او على اقل تقدير الابقاء على مقوماته الاساسية ، لانها بذلك تحافظ على مقومات وجودها فضلا عن تجاهلها للسيادة الوطنية ولحرية وتقدم الشعب .

والطريقة التي يتبعها التحالف الحاكم تكشف عن خوفه من الديمقراطية وتمسكه ، في التعامل مع القوى الوطنية ، بالوسائل التقليدية : المراوغة - الوعود - العنف .

والقوى الامبريالية ، التي تعمل على توطيد نفوذها في اليمن الشمالي ، تربط ربطا دقيقا بين مصالحها وبين حماية وتقوية النظام القائم .

وتضع الامبريالية والرجعية في حسابها ، بتركيزها الحالي على حماية النظام القائم في صنعاء ، مواجهة ثلاثة امور اساسية:

● انتصار التجربة الثورية في الجزء الجنوبي من الوطن اليمني والخوف من تنامي تأثيراتها على الوضع في اليمن الشمالي وعلى مجموع المصالح الرجعية الامبريالية في شمال الجزيرة والخليج .

● كثافة السكان ، بالقياس الى مجموع سكان السعودية والخليج ، وامتداد هذه الكثافة الى هاتين المنطقتين حيث يوجد في السعودية وحدها حوالي مليون ونصف عامل يمني .

● الاخطار المباشرة التي يمكن ان تلحق بالعروش الاحتكارية والرجعية في شمال الجزيرة والخليج في حالة قيام حكم وطني في صنعاء وتعميم تجربة الثورة في الجنوب على مستوى الاقليم بكامله .

صدام شعبي مع السعوديين

ويلعب النظام الرجعي السعودي دورا اساسيا في منع قيام نظام وطني في اليمن الشمالي وفي تدمير طموحات الشعب في الوحدة .

وفي الوقت الحاضر ، تقوم السعودية باستقطاع اراضي جديدة من اليمن الشمالي ومن عليها من ابناء الشعب اليمني .

والمعروف انه عند توقيع الاتفاقية بين السعودية والنظام الاقطاعي الرجعي العميل في صنعاء عام ١٩٧٠ والتي عادت ، على اثرها ، جحافل الملكيين الى عاصمة اليمن الشمالي لتشارك في الحكم .. تم تسليم السعودية مركز شدي (الذي كان يسمى

مقام البدر) ومركز الجابري والضيعة والملاحيط والمشاهيف .

وهذه المراكز التي تقع في عمق الاراضي اليمنية تحولت الى مواقع للجنود السعوديين يقودهم احد الامراء . كما اصبح مواطنوا هذه المناطق يحملون الجنسية السعودية ولم تعد لهم صلة بحكومة صنعاء التي تتعامل ، هي نفسها ، مع هذه المناطق على انها مناطق سعودية !

وكان اخر مركز سلم للسعودية في اواخر عام ١٩٧٤ هو قلعة القماحية الساحلية الاستراتيجية التي تسيطر على الطريق البحري بين جيزان وكمران وعلى الطريق البري بين جيزان وحرض وميدي .

وفي اواخر عام ١٩٧٤ ، تم تشكيل لجنة مشتركة سعودية - يمنية مقرها عبس وعلى رأسها المدعو حسين عبد الحميد (سعودي) وشيخ ميدي محمد بن محمد زيلع مهمتها اغراء المواطنين وحثهم على الحصول على الجنسية السعودية .

وهذا الاسلوب الذي تتبعه الرجعية السعودية ليس الا الخطوة الاولى نحو الحاق هذه المناطق باراضيها تحقيقا لاطماعها التوسعية .

وقبل نهاية العام الماضي ، تصدت الدوريات السعودية داخل الاراضي اليمنية لمجموعة من المواطنين من فج حرض في منطقة الطوال وهم في طريقهم الى جيزان واطلقت النار عليهم وقتلت اثنين منهم هما علي طمبجي واحمد هيج . وردا على هذا الاعتداء ، تجمع مواطنون من « جحور الشام » للاخذ بالثأر وهجموا على مركز الطوال الذي يتمركز فيه حوالي مائة جندي سعودي من حرس الحدود بقيادة الامير علي تركي واشتبكوا معهم وفرضوا الحصار على المركز ، واستمرت المعركة يومين . ودفعت السعودية بتعزيزات عسكرية من جيزان شملت دبابتين فضلا عن خمس سيارات مرسيدس محملة بالجنود . وفي نفس الوقت اتصلت السعودية "بعملائها في المنطقة وعلى رأسهم حسن اسماعيل المراني بهدف التدخل لوضع حد للهجوم الذي شنه المواطنون . ووصل الى الطوال والمداني ومحافظة حجة مع عدد اخر من المسؤولين وحاولوا وقف اطلاق النار ، ولكن المواطنين اشترطوا عدم دخول الدوريات السعودية الاراضي اليمنية وعدم تعرضها للمواطنين ومعاقبة الجنود الذين قتلوا المواطنين .

واسفرت المعركة عن احتلال مركز الطوال وقتل خمسة من الجنود السعوديين واستشهاد ثلاثة مواطنين هم حسن محسن ومحمد مهدي وعلي بن احمد .

وعلى اثر ذلك وصل الحمدي ومحافظ الحديدة ومحافظ حجة والمداني واجتمعوا بأمير جيزان واخرين حيث اتفقوا على دفع « دية » المواطنين مضاعفة في محاولة لتصفية اثار الجريمة التي ارتكبتها السلطات السعودية .

اهداف السلطة

ومن جهة اخرى ، قدمت اربع منظمات سياسية يمنية تقريرا عن الوضع الراهن في الجمهورية العربية اليمنية الى سكرتارية مجلس السلم العالمي وسكرتارية منظمة التضامن لشعوب افريقيا وآسيا اثناء الاجتماع الثالث للهيئة الرئاسية الذي عقد في عدن مؤخرا (كانون الثاني ١٩٧٦) .

وهذه المنظمات هي : الحزب الديمقراطي الثوري وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي ، ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين ، وحزب الطليعة الشعبية .

وجاء في التقرير انه منذ انقلاب ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) الرجعي عام ١٩٦٧ مرورا باحداث اغسطس (آب) عام ١٩٦٨ والمئات من الوطنيين اليمنيين يوجدون في السجون . فالى جانب استشهاد العشرات من الوطنيين خلال تلك الاحداث ، شنت السلطات حملات اعتقال واسعة النطاق في جميع انحاء البلاد .

وذكر التقرير انه منذ اغسطس (آب) ١٩٦٨ فرضت السلطة الرجعية الاقطاعية قانون الطوارىء ، وصادرت الحريات الديمقراطية ، واغلقت مقر اتحاد عمال الجمهورية العربية اليمنية وصادرت ممتلكاته واعتقلت وشردت قياداته ، كما الغت حرية الصحافة والفكر وحرية الاجتماع والتظاهر والاحزاب ، وشنت الحملات العسكرية ضد الفلاحين ، ودمرت عشرات القرى واحرقت المحاصيل ، ونهبت ممتلكات الفلاحين ، واعدمت العشرات بعد محاكمات صورية او بدون محاكمة ردا على مطالبة الفلاحين بتحسين احوالهم المعيشية ورفع الاستغلال والعسف من كبار الاقطاعيين من ملاك الارض ومشايخ القبائل وخاصة في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

واعلن تقرير الاحزاب والمنظمات الوطنية ان السلطة الاقطاعية انتهجت هذه السياسة الارهابية بهدف تحقيق غرضين :

● ضرب الاحزاب الوطنية والديمقراطية واضعاف دورها في معارضة السياسة المعادية للمطالب الوطنية وفي مقدمتها : صيانة الاستقلال والسيادة الوطنية ، وانهاء التدخل الامبريالي الرجعي ، وخاصة السعودي ، في الشؤون الداخلية للبلاد ، واطلاق الحريات الديمقراطية والافراج عن المعتقلين واصدار العفو العام والسماح للمطاردين والمنفيين من الوطنيين بالعودة ، ومكافحة الغلاء في اسعار المواد الغذائية وايجارات المساكن ، وتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، وتحسين العلاقات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وانتهاج سياسة متحررة في النطاقين العربي والدولي .

● تنفيذ اهداف المخطط الامبريالي الاميركي الرجعي بدفع البلاد الى المزيد من التبعية للحكم الرجعي السعودي وقوى الاستعمار الجديد . ان الحكام السعوديين وسفير الولايات المتحدة الاميركية يفرضون من يريدون في اجهزة السلطة العليا للدولة. وتمتلىء اجهزة الدولة المدنية والعسكرية وقوات الشرطة والامن بخبراء من الاردن وايران والسعودية واميركا وبريطانيا والمانيا الغربية .

مطالب القوى الوطنية

واوضح تقرير الاحزاب والمنظمات الوطنية ان حركة ١٣ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٤ ، التي تسلم فيها السلطة ضباط الجيش الكبار ، كانت حلا للصراع الذي يدور بين اطراف هذه السلطة ، ولكن الدعاية الديماغوجية التي تقوم بها السلطة القائمة حول الاصلاح والتصحيح ليست الا محاولة لخداع الجماهير وكسب الرؤية لديها عن التزود المتزايد للرجعية السعودية والامبريالية الاميركية. فقد ظل الارهاب قائما كما كان في السابق ولم يفرج سوى عن جزء بسيط من المعتقلين الوطنيين بينما ظل غالبيتهم في السجون . وتعرض اكثر من عشرين معتقلا للتعذيب الجسدي والنفسي بعد القبض عليهم في اذار (مارس) عام ١٩٧٥ . كما تم خلال شهري سبتمبر واكتوبر (ايلول وتشرين الاول) اعتقال ١٨ مواطنا من ابناء الفلاحين في المنطقة الوسطى وقتلهم ورمي جثثهم داخل قرى متعددة . وكان المبرر الذي قدمه المسؤولون عن هذه الجريمة انها « اجراءات وقائية » !

وطالبت الاحزاب والمنظمات الوطنية والديمقراطية ، في ختام تقريرها ، باطلاق الحريات الديمقراطية وصيانة وتعزيز الاستقلال ووقف تدخل السعودية والاستعمار الجديد وقيام حكومة وطنية تنتهج سياسة مستقلة معادية للامبريالية والصهيونية والافراج الفوري عن جميع المعتقلين واصدار عفو عام عن جميع المبعدين والمشردين والمطاردين داخل الوطن وخارجه بسبب نشاطهم الوطني وطرد خبراء اجهزة التجسس الامبريالية في اجهزة الامن والمخابرات اليمنية .

■